مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ر ت م د: 7163 -1112 ر ت م د إ:2588-1892
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/2

نظرة فقهاء تلمسان للمدينة
من خلال كتاب "تحفة الناظر"

Tlemcen jurists view to the city through the Tuhfat Al-Nadir book

رشيـــــد خـالـــدي
جامعة باجي مختار / عنابة – الجزائر
rachid0779210976@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/05/06 تاريخ القبول: 2021/05/02

الملخص:

كانت الحياة في المدينة الإسلامية تخضع لضوابط ونظم معروفة، وكانت السلطة المركزية هي التي تسهر على تنظيم وتأطير المجال الحضري فيها من خلال ما كان يعرف في الفترة الوسيطية بمؤسسة الحسبة والتي أخذت على عاتقها مسؤولية التصدي لكل ما من شأنه الإضرار بالمصلحة العامة، وفي هذا الصدد يظهر أن الأسواق والأنشطة الحرفية المختلفة كانت هي المستهدف في المقام الأول من عمل المحتسب.

بالنسبة لمدينة تلمسان خلال القرن 8هـ/14م فلم تكن الحياة فيها لتختلف عن نظيرتها في مدن الغرب الإسلامي بالرغم من بعض الخصوصيات التي تميز مدينة عن أخرى، وتكملة لعمل المحتسب بتلمسان فإن بعض الفقهاء كذلك كان لهم دورا في حل كثير من الخلافات التي تحدث بين سكان المدينة في قضية ما، وكان يطلب من الفقيه رأيه في الموضوع، وعلى هذا الأساس تناول العقباني في كتابه" تحفة الناظر" الكثير من القضايا المتعلقة بالغش في المصنوعات والبيوع وإلحاق الضرر بالسكان وهو بذلك ينقل إلينا وقائع صحيحة ترتبط بالحياة اليومية للمجتمع التلمساني سكتت عنها المصنفات الأخرى.

الكلمات الدالة:

المدينة الإسلامية، الحسبة، المنكرات ، السوق، المصلحة العامة.

المؤلف المرسل: رشيد خالدي:rachid0779210976@gmail.com

Abstract:

The Life In The Islamic City Was Subject To Controls And Known Systems.The Central Authority Has Oversaw The Organization And The Framing Of The Its Urban Area Through The Supervision Society Which Had Assumed The Responsibility For Countracting Anything That Could Prejudice The Public Interest, So, Markets And Artisanal Activities Were The First Target Of Supervisors.

Concerning The Life In Tlemcen City During 8H /14J C Century, It Was Not Different From Its Counterparts In The Islamic West Despite Some Particularities That Distinguish Each City From The Others. In This Regard, The Jurists Had Played A Complementary Role By The Side Of Supervisors, Especially In Solving Disputes Between People .In His Book : « Touhfatou Ennadhir » Elaakabani Has Approached Many Issues Concerning The Fraud In Industry And Trade And Prejudicing People, And Therefore, It Was The First And The Only Book Which Transmited Real Facts Related To The Daily Life Of Tlemcen's Community.

Key Words:
The Islamic City, The Supervision, Irregularities, The Market, Public Interest.

المقدمة:

شكلت المدينة الإسلامية بمكوناتها المختلفة مجالا للدراسة والبحث لدى كثير من المؤلفين المسلمين عبر العديد من المراحل التاريخية المتعاقبة، ووُضِعَت في هذا الصدد مصنفات تاريخية تتناول جوانب مختلفة من الحياة العامة خاصة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واستقطبت مدن مثل فاس والقيروان وبجاية وتلمسان نَظَرَ الكثير من الإخباريين وغيرهم، وخاصة في العصر الوسيط حيث عمل هؤلاء على التأريخ للمدينة التي أصبحت حاضرة فيما بعد، وبالنظر إلى ما كتب عن المدينة الإسلامية في الفترة الوسيطية يمكن القول بأنه توفرت لدينا مادة خبرية هامة عن العناصر التي كانت تتفاعل فيما بينها داخل النسيج الحضري، وبالتالي أصبحت الصورة واضحة المعالم فيما يخص تنظيم المجال

داخل المدينة الإسلامية، ومادام الأمر كذلك فإن الحياة في مدينة تلمسان - خلال القرن 8ه/14م -لم تختلف عن باقي المدن في بلاد الغرب الإسلامي وقتئذ.

لا شك أن تنظيم المجال داخل المدينة الإسلامية عموما - وتلمسان خصوصا - كان يعتبر أولوية بالنسبة للسلطة المركزية لاعتبارات سياسية وأخرى اقتصادية واجتماعية، وسيتضح ذلك جليا من خلال الدور الذي قامت به مؤسسة الحسبة في المراقبة والإشراف على كل ما له صلة بحياة السكان ومعيشتهم، واستطاعت هذه المؤسسة أن تجد الأسس والقواعد الكفيلة بتنظيم المدينة استنادا إلى قاعدة " لا ضرر ولا ضرار "، وحتى تكون نتائج ذلك أكثر ايجابية وذات فعالية، تَدَخَّلَ بعض الفقهاء في الكثير من القضايا التي طُرِحَتْ عليهم وكانت تحتاج آرائهم فيها، وبالتالي كان عملهم مُتَمِّماً لعمل المُحتسب، ومن أبرز هؤلاء الفقهاء: " العقباني" (ابن مريم، 2014، ص 394 - 395) الذي وضع مُصَنَّفا مشهورا بعنوان " تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر" تناول فيه مسائل عديدة ترتبط بجوانب الحياة المختلفة بمدينة تلمسان خلال القرن 8هـ/14م.

يمكن أن نُجْمِل الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

أولا: إعطاء صورة عن مكونات النسيج الحضري للمدينة الإسلامية عموما، وتلمسان خصوصا.

ثانيا : التعرف على مكونات المدينة والأطراف التي كان لها حضور قوي وفعال في تنشيط الحياة العامة وذلك من زاوية فقهية.

يمكن القول أن مدينة تلمسان - خلال القرن 8هـ/14م – قد بلغت درجة من التمدن والتحضر وعرفت حركة عمرانية واقتصادية نشيطة، وعليه، فقد وَجَبَ على مؤسسة الحسبة أن تكون حاضرة لتأطير المجتمع الحضري، وحتى نفهم بوضوح ما كان يحدث داخل المدينة من قضايا، سنطرح التساؤلات التالية:

- إذا كانت الأنشطة الحرفية بالمدينة الإسلامية تلبي في المقام الأول متطلبات العامة والخاصة، هل يمكن القول إن مجتمع الحرفيين والصناع بمدينة تلمسان خلال الفترة المدروسة وُفِّقَ في تحقيق ذلك دون تسجيل تجاوزات تُذْكَر؟

- من المعروف أن مُهِمة مؤسسة الحسبة الإسلامية كانت التصدي لكل ما من شأنه الإضرار بالمصلحة العامة، فهل تمت فعلا ممارسة الرقابة بشكل كاف يستجيب لتطلعات الدولة المخزنية وسكان المدينة؟

- بالنظر إلى مكانة الفقهاء في المجتمع التلمساني خلال الفترة الوسيطية، هل استطاع العقباني أن يعطينا صورة عن تنظيم المجال بتلمسان خلال الفترة قيد الدراسة (8هـ/14م)؟

كانت هذه أبرز التساؤلات التي صُمِّمَت للإلمام بالموضوع من مختلف جوانبه وفق منهج تاريخي يعتمد على الدراسة والتحليل للوصول إلى معرفة ما كانت تَشْهده مدينة تلمسان من حركة عمرانية ونشاط حرفي، وما نَتَجَ عن ذلك من ظهور بعض المُنكرات والعادات السيئة التي تركت أثرا سلبيا على تخطيط المدينة وتنظيم المجال فيها.

تُعتبر المادة الخبرية المتعلقة بمدينة تلمسان متوفرة ومتنوعة مقارنة مع غيرها من مدن المغرب الأوسط في الفترة الوسيطية، ويمكن تصنيف هذه المادة إلى مجالات شتى تخص التاريخ السياسي والحضاري للمدينة الذي ازدهر - كما هو معروف - في الفترة التي أصبحت فيها المدينة حاضرة الدولة الزيانية (633 -962هـ/1236 -1554م) ودليلنا في ذلك ما ذكره "ابن خلدون" (تـ808هـ/1406م) إذ يقول: ولم يزل عمران تلمسان يتزايد وخطتها تتسع الصروح بها بالآجر والفهر تعلى وتشاد إلى أن نزلها آل زيان واتخذوها دار لملكهم، وكرسيا لسلطانهم، فاختطوا بها القصور المؤنقة والمنازل الحافلة وآغترسوا الرياض والبساتين وأجروا خلالها المياه، فأصبحت أعظم أمصار المغرب، ورحل إليها الناس من القاصية ونفقت بها أسواق العلوم والصنائع، فنشأ بها العلماء واشتهر فيها الأعلام، وضاهت أمصار الدول الإسلامية والقواعد الخلافية (ابن خلدون، 2000، ص، ج7، ص105).

تأسيسا على ما سبق ذكره، يمكن القول إن مدينة تلمسان بلغت مرحلة متقدمة من الازدهار والرقي في الفترة الزيانية وقطعت شوطا كبيرا في التحضر والتمدن الأمر الذي استدعى نظر الكثير من الإخباريين والجغرافيين ومؤلفي التراجم والذين كان من بينهم "العقباني"، وقد نقل إلينا هذا الأخير في مؤلفه "تحفة الناظر" كثيرا من القضايا المتعلقة بمنكرات الأسواق ووقائع الغش

والتدليس التي كان يمارسها بعض الحرفيين والصناع، بالإضافة إلى تولي البعض - ممن لا تتوفر فيهم الشروط اللازمة - لمناصب في القضاء والطب وغيرها من الوظائف، الأمر الذي انعكس سلبا على تنظيم المجال الحضري وأفرز كثيرا من المنكرات على حد تعبير العقباني نفسه والذي يُعتبر شاهد عيان على ما كان يقع بالمدينة، وهو ما سنحاول التطرق إليه في هذه الورقة البحثية.

تهيئة النسيج الحضري:

وصلت مدينة تلمسان -خلال الفترة التي عاش فيها العقباني (القرن 8هـ/14م) - إلى مرحلة متقدمة من التحضر والتمدن بشهادة "ابن خلدون"، ويعود الفضل في ذلك إلى الجهود التي بذلها سلاطين الدولة الزيانية (633 - 962هـ/1236 -1554م) في العمارة من بناء المساجد والمدارس واختطاط الدور والقصور بالإضافة إلى تشجيعهم للحياة الاقتصادية بالنظر إلى مساهمتها الفعالة في تنشيط العمل والحركة داخل النسيج الحضري، وبما أن المدينة كانت تربطها علاقات تجارية بدول مختلفة فسيكون لذلك أثر بالغ الأهمية في زيادة فعالية مجتمع الحرفيين والصناع داخل المدينة في محاولة من هؤلاء لتلبية متطلبات السكان المحلية على وجه الخصوص، وتصدير بعض المنتوجات لمن يطلبها من خارج المدينة.

وحتى يسهل توفير بيئة أفضل للعناصر المختلفة للتكوينات بالمدينة تُمكنها من أداء وظيفتها على أكمل وجه، كان لا بد من تدخل هيئة أو طرف مسؤول ليضع بعض القواعد والأسس التي يجب أن تُؤخذ بعين الاعتبار تبعا للقاعدة المشهورة : "لا ضرر ولا ضرار" حتى تتم الفائدة وتتحقق المصلحة العامة، فكان "العقباني" أحد أولئك الذين أخذوا على عاتقهم مهمة تنظيم وتأطير المجال داخل مدينة تلمسان من خلال بعض ملاحظاته في هذا المجال والفتاوى إذا تطلب الأمر، ونلاحظ في هذا الصدد أن "العقباني" كان له العديد من الملاحظات فيما يخص تهيئة النسيج الحضري وهي كالآتي:

1 - **الطرق والدروب:**

تنوع نظام المسالك والطرق داخل المدينة الإسلامية كل حسب وظيفته ودوره، وكانت الشوارع تقطع المدينة من أقصاها إلى أقصاها، ويقل أو يكثر عددها حسب أهمية المدينة ودورها الاقتصادي، وتُعتبر المسلك الذي يمر عبره

من يدخل المدينة ويريد الوصول إلى وسطها، وتتفرع عن هذه الشوارع طرق أصغر من سابقتها تؤدي إلى الأحياء السكنية، وكانت تُعرف بالأزقة أو السكك، وأما ما يتفرع عنها فكانت إما مسالك نافذة أو غير نافذة (بن حمو، 2011، ص76).

كانت الطرق الرئيسية بمدينة تلمسان -خلال الفترة موضوع الدراسة - تربط بين مركز المدينة والمسالك التي تنفتح على الأبواب الكبرى للمدينة وتميزت هذه الطرق بعرضها الواسع وانتظامها الذي يسمح بمرور البشر والدواب، ومن خصائصها أنها كانت قليلة الاعوجاج وغير مغطاة، في حين كانت الطرق الثانوية مثل الأزقة والدروب تتواجد داخل المجال العمراني للمدينة أيضا، وكانت هذه الأخيرة تؤدي وظيفة ما على مستوى الحي أو المدينة ترتبط في الغالب بتلبية حاجات معيشية للسكان (رحوي، 2001، ص171 - 172).

وأبدى العقباني في هذا السياق بعض الملاحظات المتعلقة بالجانب العمراني، وكذا تخطيط شوارع وطرق المدينة وذلك بسبب الكثير من التجاوزات التي تم تسجيلها، وطُلِب من العقباني تقديم رأيه فيها، ومن بين القضايا التي استرعت انتباهه:

أوصى العقباني بإزالة كل بناء -على نمط "روشن" (المعجم الوسيط، 2004، ص347) أو "ساباط" (المعجم الوسيط، 2004، ص413) فوق طريق المسلمين - إذا كان يُضِر بالمارة ويلحق أذى بالسكان وذلك إذا لم يتمكن صاحبه من رفعه على الأقل، حيث يقول: ومن ذلك إخراج روشن وساباط لاتخاذه مسكنا فوق فضاء الطريق فيجعله صاحبه منخفضا بحيث يضر بالمارة أما إذا كان الروشن أو الساباط عاليا فلا بأس بذلك (العقباني، 1967، ص63)، وفي هذا الصدد يرى العقباني بأن كل مسلم قام باقتطاع مكان عام أو جزء منه يستعمله عامة المسلمين في قضاء حوائجهم وألحقه بملكيته الخاصة يعتبر تعديا على مرافق المسلمين، وبالتالي يحق للجهة المسؤولة على ذلك أن تقوم بهدم وإزالة كل بناء استهدف منه صاحبه حيازة مكان عام دون وجه حق لأن ذلك من شأنه تضييق الطريق على المارة، ويوصي العقباني في هذا المقام باعتبار طريق المسلمين فضاء حيويا يستفيد منه الجميع، وعليه لا يجوز لأي كان أن يُحدث تغييرا بالبناء أو الاقتطاع ينتج عنه تقليص الحيز المكاني للطريق الذي

كان يُقَدَّر عرضه عند "العقباني" بثمانية أذرع (العقباني، 1967، ص64)، وفي السياق ذاته، أوصى العقباني -في مصدره المذكور -بضرورة مراعاة الخصوصية عند محاولة أحد السكان بناء أو فتح باب بأفواه السكك، إذ عليه أن يتجنب إحداث هذا الباب لأن ذلك من شأنه غلق ممر نافذ أمام المارة من سكان الحي (العقباني، 1967، ص65).

وفي هذا الإطار سيلاحظ الباحث بأن تصميم المسالك وتخطيطها بمدينة تلمسان كان يراعي عدة اعتبارات أهمها إرشاد من يسلكها ليلا من الغرباء عن المدينة دون أن يتعرض لمشكل يتعلق بالدرب -هل هو نافذ أو غير نافذ -بحيث تم تمييز الدروب المغلقة بعلامات هندسية بارزة ومفهومة يستطيع المار فيها معرفة نفسه إن كان يسير في اتجاه درب يوصله الى شارع عام أو ممر خاص (شرقي، 2013، ص63).

وعليه حظي تصميم الشوارع والطرق وتخطيطها وحمايتها من كل التجاوزات - بالمدينة الإسلامية عموما وتلمسان خصوصا - بأهمية كبرى بالنسبة للفقهاء المسلمين؛ حيث وجدنا في كتاب "تحفة الناظر" إشارة في هذا الخصوص تفيد بضرورة أن تكون التكوينات والعناصر المعمارية تخدم مصالح العامة في المقام الأول وتضمن سهولة أكبر لكل الفئات الاجتماعية من سكان وحرفيين، وفي هذا الإطار تم إنشاء عدة أبواب عند نهاية أو مدخل الدروب بغرض تسهيل قضاء حوائج الناس ومنع بعض التجاوزات التي كانت تحدث بين الحين والآخر، وفي ذلك يصرح بما نصه: وفائدة ذلك لدفع ضرر الاختلاس والتجسس للفسق والسرقة وكل ما من شأنه إحداث قلاقل وتعكير الحياة اليومية للأفراد بالمدينة الإسلامية (العقباني، 1967، ص65).

ويرى بعض الباحثين أن إقامة بوابات كثيرة داخل النسيج الحضري للمدينة كان بالأساس للضرورة الأمنية، وكان - في الوقت نفسه - احتياطا يتم اتخاذه في زمن الفتن الداخلية أو الغزو الخارجي، كما ينم وجود ذلك العدد الكبير من البوابات -ضمن مجال سكني بالمدينة -عن نظرة السكان لتلك الأزقة والممرات غير النافذة واعتبارها فراغات شبه خاصة ذات منفعة مشتركة (الهذلول، 2010، ص93).

ورغم قلة المادة الخبرية بخصوص المسالك بمدينة تلمسان خلال الفترة المدروسة (القرن 8هـ/14م)، إلا أنه نجد في بعض المصادر ما يفيد بأن الساحات والأزقة داخل تلمسان كانت في غاية الجمال والنسق (كاربخال، 1988 -1989، ج2، ص298)، ومن بين مميزات أزقة ودروب مدينة تلمسان أنها كانت ضيقة جدا لدرجة يصعب معها على دابتين سلوك الطريق باتجاهين معاكسين، غير أن هذا لا ينفي وجود شوارع واسعة حَسَب أحد الدارسين (وزيري، 2004، ص98).

نستنتج مما سبق ذكره أن العقباني وغيره من فقهاء المسلمين كانوا يحرصون على أن تكون المسالك بالمدينة الإسلامية تؤدي الغرض الذي أُنْشِئت من أجله، وحتى تقوم بوظيفتها على أكمل وجه في تسهيل مصالح العامة كان لا بد من تصويب الفقهاء الذين وقعت على عاتقهم مسؤولية التنبيه إلى الضرر الواقع، وعلى الدولة المخزنية إزالته بما تتوفر عليه من مؤسسة الحسبة.

2 - المعالم الوقفية:

كانت مدينة تلمسان حاضرة علمية معروفة في الفترة الوسيطية، ويعود الفضل في ذلك إلى تشجيع السلاطين والأمراء - الذين استقروا بالمدينة على فترات تاريخية مختلفة - للعلم ورعاية أهله، إضافة إلى المساهمة الفعالة للوقف في تنشيط الحركة الثقافية ويظهر ذلك في إنشاء العديد من المساجد والمدارس والزوايا، ومن المعلوم أن المساجد كانت تستقطب طلبة العلم للدراسة والتفقه في أمور دينهم وذلك إلى جانب وظيفتها الدينية المتمثلة في إقامة الصلوات الخمس، ويأتي في طليعة المعالم الوقفية المسجد الجامع بتلمسان والذي يرجع تأسيسه إلى الفترة التي سيطر فيها المرابطون على المدينة -أي حوالي سنة 468هـ/1075م -وتحتفظ المصنفات التاريخية بأسماء مساجد أخرى منها مسجد "أبي الحسن التنسي" ومسجد "أولاد الإمام" ومسجد "إبراهيم المصمودي" ومسجد "سيدي البناء" ومسجد "أبي مدين بالعباد" ومسجد "الحلوي" والتي شيدت خلال الفترة الزيانية.

حظيت المساجد بعناية كبيرة من لدن الدولة المخزنية ومن عامة المسلمين خاصة أهل البر والإحسان ، وكان تمويل هذه المعالم الوقفية يتوقف على تلك الأملاك والأوقاف التي تم تحبيسها لفائدة المساجد، حتى تقوم هذه الأخيرة بوظيفتها كما يجب، وحتى يتم هذا الأمر كان لا بد من تظافر جهود

عدد كبير من الأفراد مثل ناظر الأوقاف وإمام المسجد والمؤذن والحارس، وتوفير الإنارة وتجهيز المساجد بما يلزم من أفرشة وحصائر وخزانات، وهو ما يجعل المسجد الجامع مؤسسة وتكوينا معماريا مهما داخل المدينة الإسلامية، وعلى هذا الأساس اعتبره البعض أساس التنظيم العمراني للمدينة ومن حوله تتمركز العديد من الأنشطة الاقتصادية، وبالنظر إلى أهميته فإنه أصبح يحتل موضع قلب المدينة أو مركزها الرئيسي، وتنتشر حوله الأحياء والخطط المختلفة بما تحتويه من دور وأسواق ورحاب وغيرها (الشامي، 1978، ص164).

اسْترعت مساجد تلمسان -وخاصة مسجدها الجامع -نظر العقباني وذلك لانتشار بعض المنكرات والأمور التي يحرمها الشرع، الأمر الذي استوجب ضرورة التنبيه لذلك حفاظا على حرمتها ومكانتها عند عامة المسلمين.وفي هذا الصدد استنكر العقباني تجمع المعوزين والفقراء من سكان المدينة بالقرب من أبواب المسجد لطلب الصدقة والإحسان، حيث كانوا يرفعون أصواتهم ويحدثون حركة غير عادية تشغل المصلين (العقباني، 1967، ص42) وتلهيهم، وفي السياق ذاته نهى العقباني عن بعض التصرفات التي كانت تحدث داخل المسجد الجامع بتلمسان منها رفع الصوت وقص الشعر وتقليم الأظافر والمداواة عن طريق الفصد وأكل الطعام وغيرها من المنكرات التي حرمها ديننا الحنيف، ويحاول العقباني هنا أن يلفت نظر الأطراف المختلفة إلى بعض العادات السيئة والبدع التي أحدثها بعض الناس في زمانه فكان لا بد من أن تقوم جهة معينة بتقويم الوضع بما يتطلبه الحفاظ على حرمة المسجد ومكانته في قلوب المسلمين.

يرجع اهتمام العقباني بالمسجد الجامع بمدينة تلمسان لكون هذا الأخير أحد أهم المنشآت العامة بالمدينة وذلك بالنظر إلى دوره الأساسي في حياة المجتمع، فبالإضافة إلى وظيفته الدينية كان أيضا مركزا للبحث في الشؤون السياسية والدينية والتربوية والاجتماعية (عبد الستار، 1988، ص210 -211).

3 - نظافة المحيط:

يحض ديننا الحنيف على النظافة خاصة فيما يتعلق بنقاوة المحيط داخل النسيج العمراني للمدينة الإسلامية، لأن ذلك من شأنه تحقيق المصلحة العامة للجميع دون استثناء وبالتالي ضمان انسيابية كبيرة وحركة نشيطة من شأنها تحقيق فعالية أكبر للقوى المنتجة في التغلب على الصعوبات التي يفرضها

الوسط الحضري، ولا يمكن تلافي ما أشرنا إليه سابقا إلا بتحقيق قدر كبير من النظافة وهو ما تطرق إليه العقباني في مصدره المذكور.

من هذا المنطلق، تطرق العقباني إلى هذه المسألة وذلك بسبب انتشار بعض المظاهر السلبية التي ألحقت ضررا بعامة المسلمين ،حيث لم يتوان بعض السكان من المدينة عن إلقاء الأزبال وأغراض أخرى في قارعة الطريق وفي مختلف الأماكن داخل النسيج الحضري والعمراني التي اعتاد الناس اتخاذها فضاء للراحة وقضاء مصالحهم، لذا أوصى العقباني مثلا بأن يتم إزالة الأزبال وذلك بالعمل على كنس الشوارع والأزقة بشكل يومي يساعد على اختفاء هذه العادات السيئة وبالنسبة للمياه النجسة المتدفقة من ميازيب الدور في الطرق والدروب، فقد ذكر المؤلف بهذا الشأن ما يلي: ومن ذلك ما يجمع بالطرق من تكديس الرحاضات وطين المطر، بحيث يتنجس المار وقد يقع فيها الصبيان والماشي ليلا، فيقع الضرر والمصيبة (العقباني، 1967، ص65).

ونهى العقباني - في موطن أخر من الكتاب - عن إلقاء الجيف بالطرقات بسبب رائحتها الكريهة التي تؤدي المارة وكذا فضلات الدواب التي كان يستعملها الناس، وخاصة الحمالون (العقباني، 1967، ص66).

شكلت نظافة المحيط داخل المدينة الإسلامية هاجسا للعامة والدولة المخزنية، ومسألة في غاية الأهمية لأنها كانت ترتبط بصحة السكان في المقام الأول، وسيؤدي إغفالها إلى عواقب وخيمة مثل انتشار عدوى أو أوبئة تصعب معالجتها، وهو ما دفع بالعقباني إلى التنبيه لهذه المسألة مراعاة للمصلحة العامة.

تنظيم المجال الحرفي داخل تلمسان الزيانية:

شهدت المدينة الإسلامية عموما - ومدينة تلمسان على الخصوص - حركة اقتصادية هامة خلال الفترة المدروسة، وكان قوامها الأساسي الحرف والصنائع التي امتهنها عدد كبير من الأفراد واستطاع مجتمع الحرفيين أن يلبي متطلبات فئات اجتماعية كثيرة داخل المدينة وخارجها مستفيدين في ذلك من تشجيع أنظمة الحكم المحلية ومعطيات أخرى ترتبط بالأساس بتوفر المواد الأولية والأسواق الخارجية، بالإضافة إلى خبرة الصناع والحرفيين والتي تشكلت على فترات تاريخية متعاقبة مستفيدة هي الأخرى من اليد العاملة

الوافدة على تلمسان من الأندلس ومدن أخرى (غلاب، 2005، ج1، ص185)، وكان لحضور مؤسسة الحسبة القوي في المجال الحرفي أثر إيجابي في صيرورة النشاط وضمان حقوق كل الأطراف، وفي هذا المظمار، كان للفقهاء المسلمين دور لا يستهان به في تنظيم المجال داخل المدينة الإسلامية بما يتوافق وقاعدة "لا ضرر ولا ضرار".

أما مدينة تلمسان، فقد شهدت هي الأخرى حركة اقتصادية كغيرها من مدن الغرب الإسلامي في العصر الوسيط، خاصة في المجال التجاري، إذ نُظِر إليها على أنها وسيط تجاري في المبادلات بين بلاد السودان الغربي ودول أوربا خاصة في القرنين الثامن والتاسع الهجريين (14و15م)، وكان المجال الحرفي يعتبر أحد أبرز الأنشطة الاقتصادية بالمدينة، حيث تمركزت الكثير من الحرف والصنائع في شوارع تلمسان والدكاكين المنتشرة فيها والورشات الصناعية: مثل صناعة النسيج والفخار والعطور وكل الأنشطة الحرفية التي تدخل في الصنائع الغذائية وغيرها، ، سواء المرتبطة منها بالدولة المخزنية أو بالخواص (بلهواري، 2014، ص112).

لعبت الأنشطة الحرفية بمدينة تلمسان خلال - الفترة المدروسة (8هـ/14م) - دورا هاما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، لذا كان لا بد من جهة تسهر على تأطير العمل الحرفي والإشراف عليه، وهو ما قامت به مؤسسة الحسبة التي لم تتوان عن مراقبة نشاط الحرفيين والصناع والتدخل بإنزال العقاب والزجر إذا ثبت تقصير من الحرفي الصانع أو إخلاله بالمواثيق والأحكام المتعارف عليها في إطار العلاقة بين المنتج والمستهلك، ونلاحظ هنا بأن الفقهاء قد لعبوا دورا لا يقل عن مهام المحتسب في السهر على تنظيم المجال الحرفي، حيث يمكن القول إن عمل الفقهاء كان يتمم ويكمل عمل المحتسب، خاصة وأن الفقهاء كانت لهم مكانة في أوساط العامة وحضور قوي يستمد مشروعيته من الشرع الإسلامي (فتحة، 1999، ص272).

لقد كان العقباني التلمساني أحد فقهاء المدينة الذين تصدوا لكل ما من شأنه الإضرار بالمصلحة العامة، وسنستعرض في ما يلي أهم القضايا التي لها علاقة بالمجال الحرفي بتلمسان ومختلف الأنشطة الحرفية التي كان للعقباني

رأي في كيفية ممارستها بحيث تستجيب لمتطلبات الزبائن وتراعي في الوقت نفسه شروط النظافة والمحيط، وخصوصية الحياة اليومية بمدينة تلمسان.

1 - الخرازة:

جاء في لسان العرب أن الخرز يعني خياطة الأدم وخرز الخف وغيره ،يخرزه خرزا، والخراز صانع ذلك وحرفته الخرازة (ابن منظور، 1999، ج4، ص58) وتعتبر هذه الحرفة من بين الأنشطة التي ترتبط بعملية تحويل الجلد؛ حيث كان الخرازون يشترون الجلود ثم يهيؤونها حتى تصير لينة وبالتالي جاهزة للاستعمال، ثم يبدأ عمل هؤلاء بأن يصنعوا من الجلد أغراضا مختلفة مثل البلاغي والأحذية المتنوعة للرجال والنساء ويصنعون كذلك الخف والنعل التي يستعملها كثير من عامة المدينة، وكان عمل الخرازين نشيطا لدرجة أن منتوجاتهم كانت تسوق إلى بلاد السودان الغربي في الفترة موضوع الدراسة (حساني، 2009، ج2، ص93 -94)، ويعتقد بعض الدارسين أن دكاكين الخرازين بمدينة تلمسان كانت تتواجد بحي القيسارية الحالي (شاوش، 2011، ج2، ص12)

إن المادة الأساسية التي اشتغل عليها الخرازون بدكاكينهم هي مادة الجلد، والتي كانت تستخلص من الحيوانات خاصة البقر، وكان الخرازون بتلمسان يزاولون نشاطهم المعتاد في الأماكن المخصصة لهم، إلا أن بعضهم كانوا يبسطون جلود البقر بمحجة الطريق مما كان يلحق ضررا بالمارة (العقباني، 1967، ص67)، وهو ما استنكره العقباني ونهى عنه بغرض المحافظة على المجال الذي يمثله الدرب باعتباره مرفقا يستفيد منه المارة من سكان المدينة وبالتالي لا يحق لهؤلاء أن يحتكروا جزءا من هذا المرفق العام، ويندرج هذا الأمر الأخير ضمن تنظيم المجال الحضري بالمدينة الإسلامية.

وبالعودة إلى كتب الحسبة، سنجد بأن هذه الأخيرة طلبت من الخرازين ومعهم الإسكافيين بأن يتجنبوا استعمال شعر الخنزير في الخياطة وأن لا يستعملوا من الخيط إلا قلب الكتان، وأن يستخدم الخراز إبرة رفيعة حتى يكتمل العمل بشكل سليم ويستجيب للمواصفات المطلوبة (القرشي، 1976، ص233).

2 - الحمل والنقل:

لا يمكن أن نتناول الحياة اليومية بالمدينة الإسلامية في الفترة موضوع الدراسة دون أن نشير إلى طائفة من العمال كانوا يمتهنون الحمالة والنقل وهم الحمالون، حيث كان هؤلاء يقومون بأعمال مختلفة لصالح فئات واسعة بالمدينة فهناك مثلا من يتولى نقل الحبوب إلى المطاحن، وهناك من يقوم بحمل ونقل المواد والأغراض المختلفة إلى الأسواق والدكاكين، ومنهم من يحمل كل ما يرميه سكان المدينة من أغراض إلى خارج المدينة، وذلك لقاء أجرة يتقاضاها الحمال.

كان الحمالون يجوبون شوارع تلمسان وأزقتها، وكان أكثرهم يتمركزون بالقرب من أبواب المدينة في انتظار سكان البادية، ولِكَوْن أبواب المدينة منافذ تشهد حيوية وحركة غير عادية من التجار، ومجالا يلتقي فيه المنتج والمستهلك وأيضا السمسار، وتخلق هذه العناصر – مجتمعة – فرص عمل كثيرة للحمال؛ كنقل المواد الأولية إلى الورشات الصناعية بالمدينة باستخدام الحمير والبغال، ويحدث أحيانا أن يتسبب الحمالون في إلحاق أذى أو ضرر بالمارة نظرا لتنقلهم بشوارع المدينة وأزقتها، فقد ذكر العقباني بأن بعض الحمالين ممن كانوا يحملون الشوك على ظهر الدواب مثلا يمكن أن يتسببوا في تمزيق ملابس المارة إذا حدث احتكاك بين الدابة والأفراد خاصة وأن الكثير من دروب المدينة كانت ضيقة (العقباني، 1967، ص67 -68).

ونستنتج من إفادة العقباني بخصوص نشاط الحمالين بتلمسان أن الدروب والأزقة كانت ضيقة ومتعرجة لذا كان الاحتكاك بين الحمال الذي يستعمل الدابة والمارة أمرا واردا، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن ضيق الدروب بالمدينة لم يكن يقتصر على مدينة تلمسان فقط بل كانت معظم دروب المدن الإسلامية وقتئذ ضيقة، ويعتقد أحد الباحثين أن ذلك كان لضرورة مناخية بحيث تقلل من الإشعاع الشمسي المباشر، وضرورة اقتضاها نمط المعيشة السائد وقتها بحيث يتناسب مع وسائل التنقل مثل الدواب والعربات الصغيرة (وزيري، 2004، ص97).

نقل لنا العقباني صورة صادقة عن تخطيط دروب المدينة وأزقتها في حديثه عن فئة الحمالين بمدينة تلمسان، كما أبرز دور الفقهاء في التنبيه إلى المنكرات والتجاوزات التي كانت تحدث يوميا داخل المجال الحضري.

3 - طبخ الخبز:

تعد حرفة طحن الدقيق وصناعة الخبز من الصنائع الغذائية الأساسية بمدينة تلمسان وغيرها من مدن المسلمين وذلك لأنها كانت تلبي حاجة يومية للسكان لا يمكن الاستغناء عنها، وكانت أفران طبخ الخبز منتشرة في أحياء المدينة لكنها كانت أقل رواجا بالمقارنة مع الدكاكين التي كانت تبيع العقاقير والزيت والصابون وغيرها من المواد الاستهلاكية التي عرفت رواجا كبيرا (Lawless, 1975, p56)

كانت بعض ربات البيوت يقمن بعجن الدقيق في منازلهن ثم يقمن بإرساله إلى أحد الأفران القريبة، وحتى لا يختلط العجين على الفران كانت ربات البيوت تضعن علامة مميزة على العجين وبالتالي يسهل التعرف على صاحبه (بن حمو، 2011، ص103 -104).

وجدنا في كتاب العقباني – "تحفة الناظر" -أن كثيرا من أصحاب الأفران بمدينة تلمسان كانوا لا يتورعون عن ممارسة الغش والتدليس في عملهم بالإضافة إلى غياب الجدية والإتقان في نشاطهم، الأمر الذي استدعى التنبيه والتحذير، ومن جملة ذلك أن بعض الخبازين كانوا يتحايلون على الناس وفي ذلك يقول العقباني: ومنه ما يوجد في الخبز بعد طحنه من نقص في وزنه أو في طبخه أو في رداءة دقيقه (العقباني، 1967، ص116)، لذا توجب على صاحب السوق أن ينظر في ذلك بالمنع والتأديب، لكن يظهر أن هذا الأخير كان متساهلا مع هؤلاء الخبازين لأنه كان يأخذ رشوة منهم (العقباني، 1967، ص110)؛ لكن تجدر الإشارة هنا إلى أن ضعف الرقابة على السوق بالمدينة الإسلامية لم يكن هو القاعدة وأن تقصير مؤسسة الحسبة الإسلامية في ممارسة رقابتها على أسواق المسلمين في كثير من الأحيان كان بسبب الظروف غير المستقرة التي كانت تشهدها الدول في الفترة المدروسة خاصة مدينة تلمسان في الفترة الزيانية والتي تعرضت كما هو معروف للعديد من الهجمات المتتالية من

الحفصيين والمرينيين بالخصوص، ولعل ذلك هو العامل الذي قوض إرساء دعائم الرقابة على مجتمع الحرفيين.

وفي السياق ذاته يتطرق العقباني في مصدره المذكور إلى ظاهرة اختلاط الرجال بالنساء عند أصحاب الأفران وقال في هذا الخصوص: كما هو مألوف التكرر في بلدنا من اجتماع الجم الغفير والملإ الكثير منهن على السقايات والأفران لسقي الماء أو لطبخ الخبز، وبأن ذلك منكر يستوجب المنع (العقباني، 1967، ص80).

4 - الجزارة:

حرفة مارسها الجزارون وهم الذين يقومون بذبح وسلخ رؤوس الماشية والبقر والماعز وتقطيع لحومها ثم بيعها للزبائن، ويبدو أن مدينة تلمسان كانت مشهورة بثروتها الحيوانية، وفي ذلك يقول الجغرافي الإدريسي (القرن 6هـ/12م) في مصنفه الشهير أن مدينة تلمسان فيها مزارع كثيرة وفواكه جمة وخيراتها شاملة ولحومها شحيمة وسمينة (الإدريسي، 2002، ج2، ص248).

ذكر العقباني بأن بعض الجزارين بمدينة تلمسان كانوا يمارسون الاحتيال على زبائنهم، وذلك بخلط اللحم ببطونه ومصرانه وكرش وشحم (العقباني، 1967، ص113)، وأيضا خلط اللحم السمين باللحم الهزيل ويتم بيع ذلك للزبون بوزن واحد (العقباني، 1967، ص109)، وفي ذلك غش وتدليس نهى عنه الشرع الإسلامي، وبالرجوع إلى كتب الحسبة الإسلامية ننجد أن مؤلفيها تعرضوا للكثير من تجاوزات أصحاب الحوانيت والحرفيين وبالنسبة للجزارين فقد وضعت لهم هذه الكتب شروطا منها : أن يكون الجزار مسلما وبالغا، عاقلا، وأن يراعي في حرفته تعاليم الدين الإسلامي في الذبح (القرشي، 1976، ص161 -162).

سوق المدينة:

يعتبر السوق المجال الأكثر حيوية ضمن النسيج العمراني للمدينة الإسلامية إذ لم يكن مجرد فضاء تتجمع فيه السلع والبضائع وكذا النشاط والحركة الاقتصادية، بل كان ميدانا للتعامل الاجتماعي والثقافي أيضا، ويُلَاحَظُ في هذا الصدد أنه كلما كانت الأوضاع مستقرة أدى ذلك إلى انتعاش الأسواق (بلهواري، 2014، ص104).

كانت الأسواق بمدينة تلمسان وغيرها من مدن العالم الإسلامي تنتظم في محيط القسم المركزي للمدينة وتتصل مباشرة بالجزء الحرفي لأهميته الإنتاجية ولما تتطلبه الشؤون العامة والحياة اليومية لسكان المدن والبادية ولا يستثنى في إنتاج القسم الحرفي إلا ما تعارض مع المصلحة العامة من المواد التي قد تثير الغبار أو الدخان أو الروائح الكريهة أو الضجيج فإنها تبعد خارج أسوار المدينة وتقام في الأمكنة التي تساعد الرياح على إبعاد ضررها (لعرج، 2011، ص28).

شكل السوق دائما مجالا حيويا بالنسبة لكل من الدولة ممثلة في مؤسسة الحسبة الإسلامية، بالإضافة إلى كل من المنتج والمستهلك وفي الوقت نفسه مجالا خصبا للعديد من الأنشطة الحرفية مثل الدلال والسمسار والحمال وغيرهم من الأطراف التي كانت تكمل بعضها البعض خصوصا بين سكان البادية وسكان الحضر، وعلى هذا الأساس وبالنظر الى أهمية الأسواق كمجال لتبادل المنفعة والمصالح فإن فقهاء المسلمين كانوا طرفا فاعلا في الكثير من العمليات المتعلقة بالبيع والشراء ومرجعا أساسيا في البيوع وأحكامها، وقد تعرض العقباني في كتابه " تحفة الناظر " للعديد من القضايا المتعلقة بأنظمة السوق وفق رؤية شرعية تستهدف حماية الصالح العام من كل أشكال التعسف والغش والتصدي لمنكرات السوق التي كانت معروفة وشائعة بتلمسان خلال القرن 8هـ/14م والتي يمكن تلخيصها في ما يلي:

1 - جلوس النساء للصناع:

كانت بعض النسوة بتلمسان يذهبن إلى عدد من الصناع والحرفيين المتواجدين بالحي لقضاء حوائجهن وكان البعض منهن يطلن في الجلوس عند الصانع الأمر الذي استنكره العقباني وعليه أوصى بضرورة منع ذلك ويذكر هذا الأخير أن بعض النساء قد اعتدن أن يمكثن مدة من الزمن عند الحرفيين في دكاكينهم خاصة أولئك الصناع الذين يحترفون بيع العطور حيث يقول ما نصه: وكذلك الإطالة بالوقوف على حوانيت البياعين وخصوصا ذوي العطر، (العقباني، 1967، ص78).

بالرغم من أن المجتمع التلمساني كان مسلما إلا أن ذلك لم يمنع انتشار بعض العادات السيئة والمحرمة وهو الأمر الذي نبه إليه العقباني ومن

ذلك خروج الإماء في الأزقة والطرقات ملتحفات كالحرائر أو مكشوفات بما لا يحل كشفه منهن كالظهر والبطن فذلك يعتبر محضورا في الشرع الإسلامي (العقباني، 1967، ص79 -80).

2 - ضريبة المكس:

فرضت السلطة المركزية بمدينة تلمسان ضرائب على الحرفيين والصناع الذين كانوا يزاولون نشاطهم داخل النسيج العمراني للمدينة الإسلامية بغرض الحصول على عائدات مالية كانت الدولة المخزنية تستخدمها في مواطن متعددة تخص الحياة العامة لسكان المدينة والإنفاق على المشاريع التي كانت ترعاها السلطة المركزية وتدخل ضمن اهتماماتها الحيوية، وفي هذا الإطار عملت الدولة المخزنية على تسهيل عمل المكاسين في إحصاء السلع وعدم إخفائها من قبل التجار الوافدين على المدينة، وكان التاجر يدفع هذه الضريبة عندما يدخل المدينة من أحد أبوابها وعليه عملت السلطة المركزية على إيجاد مساحات شاسعة داخلية تحيط بالفندق لتفريغ البضائع أو حملها، واستحداث مكاتب الجمارك حتى يتسنى لها التحكم في الواردات والصادرات بكل صرامة وكان الغرض من ذلك كله تحصيل المستحقات المالية من التجار (كرزاز، 2014، ص87)، ويبدو أن هذه المسألة شغلت السلطة كثيرا بدليل أن هذه الأخيرة كانت تتعرف على دخل التجار من فئة الدلالين الذين كانوا ينشطون في عمليات البيع والشراء والسمسرة كذلك وعلى أساس ذلك تقوم بتقدير المغارم الواجبة على هؤلاء التجار، لذا سنجد بأن الكثير من التجار كانوا في غالب الأحيان يتفقون مع الدلالين كي يتجنبوا دفع المغارم (موسى، 2003، ص283 -284)، ويستنتج من المسألة هذه أن التجار كانوا مستائين من هذه المغارم والمكوس بدليل أن السلطان أبا الحسن المريني (732 -749هـ/1331 - 1348م) لما استولى على تلمسان سنة737هـ/1337م كان من بين ما أقره لفائدة التجار أن أسقط عنهم الربع من سائر المغارم وشتى المجابي والملازم والمطالبات في الأبواب (ابن مرزوق، 1981، ص185 -186).

ويبدو أنه كلما ازدهرت الحياة الاقتصادية ونشطت الحرف والصنائع كلما كان المورد الجبائي مهما وكبيرا وبالتالي تكون استفادة السلطة المركزية معتبرة، وفي الوقت الذي وفرت فيه السلطة الشروط والتدابير التي تضمن

مصالح فئة الحرفيين فقد فرضت - بالمقابل - ضرائب عليهم، ويلاحظ في هذا الصدد أن مقدار الضرائب يكون في بعض الفترات فوق طاقة الفئة المنتجة وهو الأمر الذي أشار إليه ابن خلدون في مقدمة كتابه العبر عندما عقد مقارنة بين الجباية أول الدولة وفي أواخرها، إذ يقول: اعلم أن الجباية أول الدولة تكون قليلة الوزائع كثيرة الجملة وآخر الدولة تكون كثيرة الوزائع قليلة الجملة (ابن خلدون، 2005، ج2، ص67).

يذكر أحد الباحثين أن السلطة المركزية بمدينة تلمسان خلال القرن8هـ/14م كانت تفرض ما نسبته 2.5% من قيمة البضائع أو المال الناتج عنها على التجار المسلمين ويتم تحصيل ما نسبته 10% من ضريبة على بضائع التجار من اليهود والنصارى هذا في المرحلة الأولى من عمر الدولة الزيانية لكن الأمور تغيرت فيما بعد تحت تأثير عوامل وظروف مختلفة تتعلق أساسا بالتطورات الداخلية والخارجية، لكن على العموم يمكن القول بأن الضرائب ازدادت ثقلا وبلغت أوجها مع نهاية الدولة الزيانية القرن التاسع هجري السادس عشر الميلادي (مزدود، 2013، ص225).

ويتجلى اهتمام السلطة المركزية بمدينة تلمسان الزيانية في تحصيلها للضرائب من خلال عملها المستمر على تسهيل عمل المكاسين في إحصاء السلع وعدم إخفائها من قبل أصحابها تهربا من دفع ضريبة المكس عند أبواب المدينة، فعملت السلطة المركزية على إيجاد مساحات شاسعة داخلية تحيط بالفندق لتفريغ البضائع أو حملها، وفي هذا الصدد استحدثت إدارة المدينة مكاتب الجمارك حتى يتسنى لها التحكم في الواردات والصادرات وبالتالي التقليل من عمليات الاحتيال والتهرب من دفع ما يلزم من ضريبة المكس (كرزاز، 2014، ص87) وكانت هذه المسألة تشغل الدولة المخزنية بتلمسان بدليل أن السلطة كانت تتعرف على دخل التجار من خلال فئة الدلالين ومن ثم تقوم بتقدير المغارم الواجبة على التجار ولهذا كان هؤلاء يتفقون مع الدلالين كي يتجنبوا دفع المغارم (موسى، 2003، ص283 -284).

يتضح مما سبق ذكره أن التجار - وخاصة الحرفيون منهم - كانوا مستائين من هذه المغارم بالنظر إلى ثقلها وهو الأمر الذي ثبت عند العقباني وتطرق إليه في مصدره فيما يخص الضريبة التي كان يدفعها التجار الوافدون

على المدينة للاتجار وعليه يقر بأن ضريبة المكس هي في حقيقة الأمر ضريبة غير شرعية ولا يوجد لها أي سند شرعي في ديننا الإسلامي (العقباني، 1967، ص91).

والمعروف أن تحصيل ضريبة المكس عند أبواب مدينة تلمسان كان يتم في غاية الذل والإهانة لمن يحمل بضائع ويريد الاتجار بها في سوق المدينة بحيث يذكر العقباني بأن التجار كانوا يتعرضون لتفتيش صارم ودقيق من الأعوان الذين عينتهم السلطة المخزنية ومن التعسف أيضا في دفع الضريبة المقررة والتي كانت تشمل مواد كثيرة ولم تستثن شيئا مما يحمله التجار، وعلى هذا الأساس لا يرى العقباني وجود أي مانع لمن يخاف من التجار على نفسه من الإهانة أن يتصدى للبيع خارج أسوار المدينة بحيث لا تصل إليه أيدي هؤلاء المكاسين (العقباني، 1967، ص91).

وفي سياق ذي صلة، يتناول العقباني في موضع آخر من كتابه المذكور طبيعة العلاقة التي كانت تربط بين أهل البادية والحضر من سكان المدينة، ذلك أن الطرف الأول - أهل البادية - كان يجلب معه مواد مختلفة للإتجار بها في سوق المدينة وهي مواد كان يحتاجها في المقام الأول مجتمع الحرفيين والصناع وفي المقابل يحصل سكان بادية تلمسان على منتوجات وسلع يتم تصنيعها داخل المدينة لكن يظهر أن هذا الأمر كانت تعتريه الكثير من الشبهات والمنكرات، وقد تعرض العقباني لذلك بقوله: فمن ذلك ما يحصل في تركه وعدم المبالاة به لأهل الأسواق فساد أو انتقاصا كتلقي السلع بظاهر البلد أو ببعض الأخصاص فيشتريها المتلقي بما يطلبه من الإسترخاص وليس له بها شرعا دون غيره من المسلمين اختصاص أو كبيع الحاضر للبادي لإضاعة رزق الحاضر من البدوي (العقباني، 1967، ص88)، ولعل ما يمكن استنتاجه من كلام العقباني بهذا الخصوص أنه كانت هناك العديد من القضايا المرتبطة بالبيوع المحرمة والتي كانت معروفة بتلمسان خلال الفترة متناول الدراسة، وهو ما يكشف عن جانب مهم من الحياة اليومية بالمدينة الإسلامية.

3 - بيع النجش:

جاء في كتاب لسان العرب أن النجش والتناجش بمعنى الزيادة في السلعة أو المهر ليُسمع بذلك فيُزاد فيه وقد كره لقوله عليه الصلاة والسلام " لا تناجشوا " (ابن منظور، 1999، ج14، ص54) ويبدو من خلال الإفادة التي قدمها العقباني في مصدره "تحفة الناظر" أن بيع النجش كان معروفا بأسواق تلمسان وهو الأمر الذي تصدى له وأفتى بحرمته لما فيه من مخالفة صريحة للشرع الإسلامي، ويضيف العقباني بأن هذه الزيادة المحرمة كانت معروفة وشائعة بأسواق المدينة وأخذت تسمية البرج (العقباني، 1967، ص95).

بالإضافة الى بيع النجش كانت هناك الكثير من الأنشطة الحرفية التي يمارس أصحابها الغش بأسواق المدينة ومن الأمثلة التي يذكرها العقباني الغش الذي كان يمارسه أصحاب الأفران الذين يصنعون خبزا للناس بحيث كان الكثير من هؤلاء الفرانين لا يغربلون جيدا القمح والشعير وجميع القطائن وهو الذي أشار إليه المصدر المذكور في باب الغش في المطعومات (العقباني، 1967، ص107) فيذكر مثلا أن بائعي الحليب ومشتقاته بتلمسان كانوا يمارسون الغش إذ يقول: ومنه خلط الألبان وأنواع الزبد بالسمن المختلفة (العقباني، 1967، ص111) وقيام بعض الجزارين بخلط اللحم السمين بالهزيل وشبه ذلك مما يكره تمييز بعضه عن بعض (العقباني، 1967، ص109) ويتكرر الأمر أيضا مع من يحترف صناعة النسيج حيث كان هؤلاء يمارسون الغش في الملبوس ومن ذلك ما يفعله الفراؤون من تتريب ألباس الفراء لتحسين وجوهها بالتراب وستر بعض عيوبها (العقباني، 1967، ص122) والأمر نفسه بالنسبة لمن يحترف بالجلود بحيث كان بعضهم يقوم بتغليظ حواشي النعال قبل أن تحدى وحشو القلنسوة بصوف أو قطن بال ومعالجة الثوب القديم بالقصارة وصقالة الكحل، فيوهم بذلك أنه جديد كالصبغ في بعض الأكسية البالية وتشويكها لاستخراج الوفير وخياطتها أثوابا يزعم أنها جديدة (العقباني، 1967، ص124) وهناك الكثير من البيوع المحرمة التي كانت معروفة بأسواق تلمسان ورد ذكرها في كتاب تحفة الناظر.

يتضح مما سبق ذكره أن الفقيه في المدينة الإسلامية لم يكن بمعزل عن اهتمامات العامة وما يحدث من منكرات في أسواق المسلمين وعلى هذا الأساس

أخذ العقباني على عاتقه التنبيه إلى أساليب الاحتيال والغش التي كان يلجأ إليها بعض الحرفيين والصناع بتلمسان ولعل هذا الأمر كان من صميم اهتمام الفقهاء وكذلك الدولة المخزنية ممثلة في شخصية المحتسب أو صاحب السوق الذي كان عليه التدخل لمنع كل ما من شأنه أن يضر بالمصلحة العامة وكذا المجال الذي انتظمت فيه عناصر ومكونات شكلت النسيج الحضري للمدينة الإسلامية في العصر الوسيط.

المناصب المرتبطة بالدولة المخزنية (الإمارة، القضاء، الحسبة، الطب):

لم يقتصر العقباني - في كتابه "تحفة الناظر" - على ذكر ما يعتري الحياة الاقتصادية والاجتماعية بمدينة تلمسان خلال القرن 8هـ/14م من قضايا ترتبط بالغش والتحايل، بل سنجده كذلك يتطرق إلى بعض الأمور التي لها صلة بمؤسسات الدولة المخزنية أو بمعنى آخر المسائل المتعلقة بتنظيم المجال السياسي والإداري بالمدينة والأقاليم التابعة لها، وفي هذا المقام وجدنا أن العقباني تكلم عن العديد من الأجهزة التي كانت تمثل الدولة مثل الإمارة في المدن والقضاء والحسبة وهي مؤسسات كانت تضمن السير الحسن للحياة العامة لسكان تلمسان والمدن التابعة لها متى توفرت في المسؤولين عنها الشروط المطلوبة لتؤدي وظيفتها بالشكل الذي يرضي الصالح العام، وفيما يلي بيان ذلك استنادا للملاحظات التي سجلها العقباني:

بالنسبة لموضوع الإمارة على الأقاليم الإسلامية، سيلاحظ الدارس بأن الإمارة بنوعيها الخاصة والعامة كانت في صلب اهتمامات فقهاء المسلمين منذ وقت مبكر من تاريخ الإسلام وتناول هذه المسألة كثير من مفكري الإسلام مثل الماوردي في كتابه "الأحكام السلطانية والولايات الدينية" و"ابن طباطبا" في مؤلفه "الفخري في الآداب السلطانية" و"ابن الفراء الحنبلي" في مصدره "الأحكام السلطانية" وابن خلدون في مقدمة كتابه "العبر" كان له هو الأخر رأي في القضايا التي تخص نظام الحكم، ويبدو أن كل هؤلاء وغيرهم أجمعوا على أهمية الوظائف السلطانية في تحقيق المصلحة العامة والنهوض بأعباء السلطنة والحكم.

أما العقباني فقد تطرق هو الآخر للإمارة على المدن التي كانت تشملها سلطة الزيانيين، حيث امتد مجال هذه الأخيرة من بجاية شرقا إلى تلمسان غربا وكانت تحت سيطرتها مدن عديدة، وفي هذا الخصوص طلب العقباني من السلطان الزياني أن لا ينتدب شخصا للإمارة إلا إذا توفرت فيه الشروط المطلوبة ومن بينها العلم والدراية بشؤون الحكم (العقباني، 1967، ص85).

وبخصوص القضاء، فإن المهمة الأساسية التي يضطلع بها القاضي هي تحقيق العدالة بين الناس، ويبدو أن وظيفة القضاء بمدينة تلمسان خلال الفترة التي عاش فيها العقباني (القرن 8هـ/14م) لم تكن تؤدي رسالتها على أحسن وجه وبما أن الأمر أصبح كذلك أوصى العقباني بأن تتوفر في القاضي شروط وهي أن يكون له فيها مزاولة وتكرار نوازل، ويشير في هذا الخصوص الى مسألة بقوله: ولهذا تجد الشاهد بصحة الوثيقة العالم بفقهها يصلح للقضاء دون من دأبه الدرس والتحصيل (العقباني، 1967، ص84 -85) وهو الأمر الذي يبرز بوضوح الأهمية التي كان يوليها المصدر المذكور للقضاء بالمدينة الاسلامية.

أما بالنسبة لمؤسسة الحسبة، فقد جاء في كتاب "معالم القربة" أن الحسبة من قواعد الأمور الدينية وقد كان أئمة الصدر الأول يباشرونها بأنفسهم لعموم صلاحها وجزيل ثوابها وهي أمر بالمعروف إذا ظهر تركه ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله وإصلاح بين الناس، والمحتسب من نصبه الإمام أو نائبه للنظر في أحوال الرعية والكشف عن أمورهم ومصالحهم (القرشي، 1976، ص51)، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن الحسبة كانت مؤسسة قائمة بذاتها منذ صدر الإسلام وواكبت هذه الأخيرة التطورات الحاصلة في النسيج العمراني للمدينة الإسلامية وأصبحت أحد المكونات الرئيسية داخله بما يتناسب واحتياجات كل طرف، واستمرت هذه المؤسسة في نشاطها خلال العصر الوسيط وذلك بالنظر إلى مساهمتها الفعالة في تنظيم المجال داخل المدينة الإسلامية، وحرص ولاة أمر المسلمين على إسناد ولاية الحسبة لمن تتوفر فيه الشروط اللازمة لهذا العمل، ومن ذلك أن يكون مسلما حرا بالغا عاقلا قادرا وأن يكون ذا رأي وصرامة وخشونة في الدين عارفا بأحكام الشريعة الإسلامية

(القرشي، 1976، ص51 -52).

كانت مهمة المحتسب بالمدينة الإسلامية مراقبة المجال الذي يضم في إطاره مكونات النسيج العمراني من شوارع وطرق ومباني سكنية، بالإضافة كذلك إلى مهمة رئيسية وهي مراقبة الأسواق ونشاط الحرفيين والصناع، بالنظر إلى انتشار بعض المظاهر السلبية والمنكرات التي كانت معروفة مثل الغش والتدليس في المبيعات والمصنوعات والمشاكل والتجاوزات اليومية التي تحصل بين الحين والآخر داخل أسوار المدينة الإسلامية خاصة تلك المتعلقة بالبناء ونظافة المحيط وحرمة الدور والمنازل، ولعل هذا الأمر هو الذي جعل الحياة العامة في المدينة أكثر تنظيما وانسجاما بما يخدم المصلحة العامة لكن ليس في كل الأوقات والفترات.

تطرق العقباني في كتاب "تحفة الناظر" إلى كثير من مظاهر الغش المنتشرة بأسواق تلمسان والتي كان يمارسها الحرفيون والصناع على الخصوص، وقد نبه إلى ذلك وطلب من صاحب السوق أن يتصدى لهذه الأمور وأن يتدخل بالمنع والزجر والعقاب إذا تطلب الأمر ذلك وذكر في هذا الصدد بأن يعمل المحتسب على تفقد المكاييل والموازين المستعملة من قبل الباعة والتجار وفي هذا الإطار كان من صلاحياته أن يتأكد شخصيا من أن المكاييل والموازين موحدة تتناسب في القدر والوزن، ومن وجد من الباعة وقد غير شيئا عاقبه بقدر جرمه وافتياته على الوالي، ثم يخرجه من السوق حتى تظهر توبته وخيره (العقباني،1967، ص100 -104)، ويتناول العقباني في كثير من مواضع كتابه مسائل وقضايا تتعلق بالغش في المطعومات (العقباني، 1967، ص107 -109 - 111) وكنا قد أشرنا إلى ذلك سابقا عندما تحدثنا عن الجزارين والفرانين وغيرهم من الحرفيين والتجار.

وبخصوص تعاطي مهنة الطب وأهميتها بالمدينة الإسلامية، فقد ذكر ابن خلدون في كتابه "العبر" أن هذه الصناعة تعتبر ضرورية في المدن والأمصار لما عرف من فائدتها، إذ تسهم في حفظ الصحة للأصحاء ودفع المرض عن المرضى بالمداواة حتى يحصل لهم البرء من أدوائهم (ابن خلدون، 2005، ج2، ص308)، ويؤكد مصدر آخر أن الطب علم نظري وعملي أباحت الشريعة علمه وعمله لما فيه من حفظ الصحة (الشيزري، 1981، ص97) وفي هذا التعبير إشارة واضحة لأهمية الطب وضرورته خاصة في المدن التي قطعت شوطا كبيرا في

التمدن وفي ذلك دلالة قوية على انتشار التطبيب والتداوي ومن ذلك مدينة تلمسان التي سبق وأن ذكرنا أنها أصبحت حاضرة ومدينة عامرة بالسكان خلال الفترة موضوع الدراسة.

مما لا شك فيه أن مدينة تلمسان اكتسبت سمعة طيبة في ميدان الطب خلال الفترة متناول الدراسة، ومما يؤكد على هذا الأمر أن الرحالة المصري "عبد الباسط بن خليل" -الذي زار المدينة خلال القرن 9هـ/15م -كان قد ذكر في رحلته أنه تتلمذ وأخذ أصول حرفة الطب عن أطباء تلمسان وأشاد بتفوقهم في هذه الصناعة، ومن بين الأطباء الذين أخذ عنهم الرحالة المصري المذكور محمد بن علي بن فشوش (تـ 840هـ/1436م) أحد أمهر أطباء تلمسان وقتئذ، وقد كان هذا الأخير يزاول حرفة الطب ويدرسها في الوقت نفسه، وهناك أيضا طبيب أخر أخذ عنه الرحالة المصري وهو موسى بن سموئيل بن يهوذا الإسرائيلي (تـ 820هـ/1418م) والذي قال عنه لم أسمع بذمي ولا رأيت كمثله في مهارته في هذا العلم (بوعياد، 1975، ص131)، وبلغني عنه في هذه الأيام بأنه انتهت إليه الرئاسة في الطب بتلمسان وهو مقرب ومختص بصاحبها – يقصد السلطان الزياني – من غير أن يداخله فيما يتعلق بالمملكة لعقله ورأيه (Brunschvig, 1936, p44-45).

تشير المعطيات السابقة الذكر الى أن حرفة الطب كانت مزدهرة بتلمسان خلال القرن 9هـ/15م بالنظر الى أهمية الطب في حياة المجتمع لكن ما نود الإشارة إليه في هدا الخصوص أن حرفة التطبيب والمداواة لم تكن تقتصر على الأطباء المعروفين بالمدينة بل كان هناك عدد لا بأس به من المتصوفة والأولياء الصالحين ممن يقصدهم العامة للشفاء، حيث تذكر المصادر التاريخية مثلا أن محمد الوجديدي (تـ 950هـ/1543م) كانت له بركة عظيمة ما زاره ذو عاهة إلا بريء (ابن مريم، 2014، ص473)، وعلى هذا الأساس هناك من الباحثين من يعتبر هذا الأمر ملفتا للنظر، ذلك أن عوام الناس خاصة الفقراء والـمُعدمين اتخذوا الولي طبيبا لقلة دخلهم وانطلاقا من إيمانهم بنفع الولي الصالح، واختلفت طرق العلاج وأساليبه عند هؤلاء المتصوفة والأولياء بين الرقية والتفل واللمس والدعاء (دحمور، 2017، ص131 -132).

يتناول العقباني في كتابه "تحفة الناظر" مسألة التطبيب بمدينة تلمسان، وقد دفعه للاهتمام بهذ الأمر انتصاب عدد من الأفراد وممارستهم الطب وهم يجهلون أصوله وتعاليمه (العقباني، 1967، ص83)، ويظهر أن هؤلاء كانوا يمارسون عملهم في مداواة العامة بشكل لفت نظر العقباني وعليه وضع جملة من الشروط التي يجب أن يستوفيها من يحترف الطب وهي: العلم والدراية الواسعة بأصول الحرفة ولن يتأتى ذلك إلا بالمطالعة المستمرة لأمهات الكتب المتخصصة في الطب، كما اشترط العقباني فيمن يتولى هذه المهنة أن يجالس كثيرا الأطباء المهرة ويحتك بهم لمدة طويلة حتى يحصل له إلمام واسع بالطب وأن يكون للطبيب قوة في البحث والنظر، وأن لا يكتفي بما هو نظري في هذا الخصوص وإنما عليه أن يتقرب من المريض ويسأله أولا وبعد ذلك يبدأ في وضع يده على المريض ليتحسس مرضه جيدا ويسهل بالتالي تشخيص الدواء اللازم له (العقباني، 1967، ص84)، ذلك أن هذه المهنة في نظر العقباني ليست بالأمر السهل الذي يمكن لأي شخص أن يتعاطاها ومهما بلغ الإنسان فيها مرحلة هامة ومتقدمة إلا أن ذلك لا يعني أنه أدرك الغاية منها ووقف على جميع أسرارها (العقباني، 1967، ص84).

ويبدو - من خلال كتاب "تحفة الناظر" - أن مزاولة الطب بمدينة تلمسان خلال الفترة التي كان فيها العقباني حيا (القرن 8هـ/14م) لم تقتصر على من له علم ودراية بالطب، بل كان هناك كثير من الدخلاء على هذه المهنة الشريفة، وعلى هذا الأساس طلب فقيهنا من مؤسسة الحسبة أن تمنع هؤلاء من ممارسة تطبيب العامة وتفقد نشاط كل من له علاقة بالمداواة، وفي السياق ذاته صرح العقباني بأنه لا يمكن لأي شخص كان أن يحترف الطب حتى يشهد له بذلك أطباء المدينة المعروفون ويكون هؤلاء قد شاهدوا هذا الشخص وهو يفحص المريض ويصف له الدواء الناجع، وفي المقابل ذكر العقباني أن من ثبت في حقه أنه أضر بمريض بالقتل أو أتلف عضوا لأحد المرضى أو تسبب له في مضاعفات جانبية كان جزاءه الضرب أو السجن ودفع الدية لأهله (العقباني، 1967، ص86)، ويسرد العقباني في هذا الخصوص واقعة تفيد بأن أحدا ممن يزاولون الطب ركب دواء لرجل ثم سأله عن فعله فلما أخبره ذلك الرجل وثب مسرورا وقال الطبيب: ما كنت أظن أنه يفعل ذلك الفعل وكان هذا الطبيب

المستخفي قد جربه في هذا المسكين مختبرا لصحة عمله ومبلغ فعله، وبهذا يأتون على كثير من النفوس وإتلاف الأعضاء والسمع والبصر بحسب اجتهاد الطبيب وقوة جرأته على حد تعبير العقباني (العقباني، 1967، ص83)، وهو ما يفيد بأن الأخطاء الطبية كانت موجودة بالنظر إلى ممارسة الدخلاء لمهنة الطب كما سبق وأن ذكرنا.

يتبين من خلال الملاحظات العديدة التي دونها العقباني في مصدره المذكور بخصوص الطب بتلمسان، أن كثيرا من المنكرات والتجاوزات كانت تحدث بين الحين والأخر نتيجة ممارسة عدد من الأشخاص لحرفة التطبيب وهم في حقيقة الأمر يفتقدون إلى الخبرة والدراية الكافية، وهو الأمر الذي ألحق ضررا بصحة السكان في المدينة، وزاد الأمر سوءا - حسب ما ذكر العقباني - عندما أصبح عدد من اليهود المستقرين بتلمسان يحترفون الطب، وقد أشار إلى ذلك بقوله: ولم يزل ذلك الشرف - يقصد علم الطب – حتى تعاطاه محشفة اليهود فلم يشرفها به ولكن رذل بهم (العقباني، 1967، ص114)، وعليه يستنتج من إفادة العقباني بأن الأوضاع الصحية بمدينة تلمسان لم تكن صحية بالشكل الذي يستجيب لمتطلبات الحياة الحضرية بالمدينة الإسلامية.

إذا ألمت بالبلد جائحة:

تعتبر المجاعات من بين الجوائح التي كانت تحدث خسائر في الأرواح وتلحق ضررا بالعمران الحضري خاصة في جانبه المتعلق بالأنشطة الحرفية والذي يتناول بالدراسة تاريخ الأوبئة والمجاعات ببلاد الغرب الإسلامي سيلاحظ بأن المصنفات التاريخية تطرقت في مناسبات عديدة إلى هذا الأمر بالرغم من أن المادة المصدرية في هذا الخصوص تعتبر قليلة ولا تعطي تفاصيل أكثر وإنما اكتفت بذكر الأخبار المتعلقة بالجوائح المختلفة في سياق تاريخي يغلب عليه الطابع السردي، والاستثناء الوحيد الذي تطرق إلى ربط الجوائح بالعمران هو ما ذكره ابن خلدون عندما تحدث عن الطاعون الأسود الذي اجتاح بلاد المغرب الإسلامي منتصف المائة الثامنة للهجرة (749هـ/1348م) والذي يقول عنه: بأنه طوى محاسن العمران وقتئذ وأدى إلى هلاك عدد كبير من الناس وقتئذ، كان من بينهم بعضا من شيوخ ابن خلدون (ابن خلدون، 2004، ص36).

شهدت مدينة تلمسان على غرار مدن الغرب الإسلامي مجاعات عديدة حيث شهدت المدينة مجاعة سنة 776هـ/1374م في عهد حكم السلطان "أبي حمو موسى الثاني" (760 -791هـ/1389 -1359م) وفي ذلك يقول مصدر معاصر لها: وفي هذه السنة أي سنة 776هـ/1374م كانت المجاعة العظيمة بالمغرب وعم الخراب (ابن قنفذ، 1965، ص105)، وفي هذه العبارة إشارة للآثار السلبية التي خلفتها المجاعة على جميع الأصعدة، ولعل هذا الأمر هو الذي دفع بالعقباني في مصدره أن يقترح بعض الحلول الممكنة للتقليل من انعكاسات هذه المجاعة وغيرها فيقول: بأنه إذا وقعت مجاعة عظيمة بالبلد فلا يصح أن يترك الناس يجوعون وفي البلد طعام وعليه يجب إخراج الطعام المختزن من يد أصحابه وبيعه في أسواق المدينة (العقباني، 1967، ص127)، ويستنتج من هذه الإفادة أن الدولة المخزنية وكبار التجار كانوا يتوقعون بين الحين والآخر حدوث مثل هذه الجوائح لذا عمد هؤلاء إلى حفر مطامير لتخزين الحبوب لاستعمالها وقت الحاجة.

وحتى يتسنى تحقيق المصلحة العامة في هذا الشأن ورفع الضرر عن الناس في مثل هذه الجوائح دعا العقباني إلى ضرورة محاربة الاحتكار بأسواق المسلمين إذ يقول: كما يفعل الآن الدقاقون والجزارون ومن أشبههم ممن تدعو الحاجة إلى ما في أيديهم لأنهم يتواطؤون على إخلاء السوق من ذلك الصنف ويرفعون أيديهم عن الأعمال حتى تضيق أحوال الناس ويضطرهم إلى الإذعان لما يريدون وعليه بوصي العقباني بضرورة معالجة هذا الضرر ويعتبر رفعه واجبا على المسلمين فيصرح بما نصه: فمعالجة دفع هذا الضرر عن المسلمين واجب (العقباني، 1967، ص135).

زجر الغش في النقود:

تعتبر النقود من الأدوات الرئيسية التي تبرز سيادة الدولة واستقلالها كما هو معروف، وبالنظر إلى وظيفتها الاقتصادية في تسهيل المعاملات وتنشيط الحركة التجارية فإنها تؤدي كذلك وظيفة سياسية إذ ترتبط بمظاهر بالسيادة والإستقلال وعلى هذا الأساس كانت الدولة المخزنية بمدينة تلمسان في الفترة الزيانية أمام تحد كبير وهو ضرورة إعطاء الأهمية البالغة للنقد والعملة وقد لخص "ابن خلدون" هذه الأهمية بقوله: اعلم أن للسلطان شارات

وأحوالا تقتضيها الأبهة والبذخ فيختص بها ويتميز بانتحالها عن الرعية والبطانة ومن جملة هذه الأمور السكة وهي الختم على الدنانير والدراهم المتعامل بها بين الناس بطابع حديد ينقش فيه صور أو كلمات مقلوبة وهي وظيفة ضرورية للملك (ابن خلدون، 2005، ج5، ص36 -41).

يظهر أن تزييف النقود كان شائعا في البلاد الإسلامية خلال الفترة الوسيطية وقد أشار الى ذلك العقباني عندما قال: إن فساد سكة المسلمين وغش دراهمهم قد عم وقوعه بهذه البلاد المغربية بأسرها (العقباني، 1967، ص105)، ويتبين من إفادة العقباني بخصوص هذه المسالة أن السلطة المركزية وبالرغم من حرصها القوي على أن يكون سك العملة من اختصاصها في المقام الأول إلا أنه يظهر بأن الإجراءات الكفيلة للقضاء على ظاهرة تزييف النقود التي اتخذتها الدولة لم تكن حاسمة في كثير من الفترات، وعليه استمرت بعض دور الخواص في ضرب عملة نقدية مزورة الأمر الذي نتج عنه غلاء السعار وتضرر نشاط كبار التجار والحرفيين بمدينة تلمسان (العقباني، 1967، ص105)، وما دام الأمر كذلك طلب فقهاء المسلمين من الدولة المخزنية التصدي بكل حزم لمسألة تزييف النقود وفي هذا السياق نجد أن العقباني مثلا طلب من ولي أمر المسلمين أن ينزل العقوبة على كل من ثبت في حقه أنه زيف نقودا أو عمل على ترويجها بين الناس، وذكر بأن العقوبة في هذه الحالة تكون بالطواف به في السوق ليعلم الناس صنيعه أو يتم سجنه (العقباني، 1967، ص104) ووجدنا في موسوعة الونشريسي الفقهية (المعيار) بأن من يضرب دنانير مزورة يكون جزاؤه أن يخلد في السجن حتى يموت (الونشريسي، 1981، ج2، ص414).

خاتمة:

يظهر من خلال اطلاعنا على كتاب "تحفة الناظر" للعقباني أن هذا الأخير ضمنه العديد من القضايا والمسائل التي كانت لها علاقة بالحياة العامة داخل المدينة الإسلامية وبالمجال الذي كانت تتفاعل فيه عناصر كثيرة، ويتبين كذلك بأن العقباني وهو يتحدث عن منكرات الأسواق والطرقات ومظاهر الغش والتدليس التي كان يمارسها بعض الحرفيين وأرباب الصنائع كان حريصا جدا على أن مسؤولية ذلك يتحملها ولي أمر المسلمين في المقام الأول، وفي هذا السياق وجدنا بأن العقباني كان دائما يدعو إلى تفعيل مؤسسة الحسبة الإسلامية لتقوم بدورها على أكمل وجه وتؤدي بالتالي وظيفتها المتعارف عليها.

لقد كانت مدينة تلمسان في الفترة التي كان فيها العقباني حيا (القرن 8هـ/14م) حاضرة مشهورة بالنظر إلى تعاقب كثير من الدول التي استقرت فيها في العصر الوسيط كالأدارسة والمرابطين والموحدين وهي الدول التي عملت على تنظيم المجال الحضري فيها خاصة تكويناته المعمارية من طرقات ومعالم وقفية ومنازل بما يتناسب واحتياجات العامة من سكانها ؛لكن بالرغم من تلك الجهود المبذولة ظهرت بعض الأمور التي أحدثت خللا في النسيج العمراني للمدينة وهي التي أشار إليها العقباني في مصدره المذكور وبالتالي طالب بأن يحترم عامة المدينة القواعد والأسس التي كانت تنظم وتضبط عمليات بناء الشوارع وتصميم البنايات بحيث لا يتسبب ذلك بأي ضرر أو حدوث تجاوزات تؤثر في طبيعة سير الحياة اليومية بكل سهولة وانسيابية.

بالنسبة لطائفة الحرفيين والصناع فقد أسهب المصدر المذكور في تعداد مناكر هؤلاء وطلب منهم بتحري الصدق والابتعاد عن الغش والتدليس وكل ما من شأنه إلحاق ضرر بسكان المدينة، وهو في هذا السياق يحاول أن يوفق بين المنتج والمستهلك لأن ذلك كله سيعود بالفائدة لكليهما وللمصلحة العامة التي يستهدفها المجتمع ويسعى إليها بالنظر إلى المجال الذي ينتظم فيه كل الأطراف وتتشابك فيه العلاقات والمنفعة المتبادلة، إلا أن الملاحظة البارزة التي سجلها العقباني - وهو يتعرض لمنكرات مجتمع الحرفيين - هي غياب مؤسسة الرقابة ممثلة في الحسبة والتي يبدو أنها لم تكن تمارس وظيفتها بشكل

يستجيب للأعراف والأسس التي أنشئت من أجلها وهو ما استنكره العقباني في أكثر من مناسبة من كتابه، وعليه يظهر أن الكثير من المظاهر السلبية المرتبطة بالأنشطة الحرفية كانت معروفة بأسواق المدينة ومتداولة وأصبحت واقعا معاشا داخل المجال الحضري لتلمسان.

لم يقتصر العقباني في حديثه عن الحياة العامة داخل تلمسان على منكرات الأسواق وغش الحرفيين بل تناول أيضا مسائل أخرى كان على السلطة المركزية في المدينة أن تأخذها بعين الاعتبار، وهي القضايا التي تخص الإمارة والقضاء والحسبة والطب، بحيث يبدو أن الخلل والفساد قد استشرى في كثير من مؤسسات الدولة المخزنية وبالتالي لم تعد هذه الأخيرة تؤدي وظيفتها بشكل يخدم مصالح جماعة المسلمين.

إن العقباني وهو يصور لنا جانبا مهما من الحياة اليومية داخل المدينة الإسلامية لم يكن ليغيب عن باله أن يضع الحلول التي يراها مناسبة للتخفيف من معاناة سكان الحضر خاصة إذا تعلق الأمر بحدوث مجاعة كبيرة، ولتنشيط الحركة الاقتصادية داخل المدينة وخارجها أوصى بضرورة التصدي لأولئك الذين يزيفون النقود ويعملون على ترويجها.

كانت المصلحة العامة هي الدافع القوي الذي جعل العقباني يتناول قضايا مدينته من زاوية فقهية وهو في ذلك حريص جدا في التقليل من السلبيات والنقائص التي أخذت منحى متزايدا في عهده، وبما أن الأمر كان كذلك استوجب منه التنبيه والتحذير من تلك المنكرات وهو ما يضع كتاب " تحفة الناظر" للعقباني ضمن المصنفات التي كانت تهدف إلى تنظيم المجال داخل المدينة الإسلامية.

المصادر والمراجع:

أولا المصادر:

الإدريسي،أبو عبد الله محمد (2002) نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مكتبة الثقافة الدينية، مصر.

ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد(2000) تاريخ ابن خلدون المسمى" ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر" ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس خليل شحادة، مراجعة سهيل زكار، دار الفكر، بيروت – لبنان.

ـــــ، ـــــ (2005) المقدمة، حققها وقدم لها وعلق عليها: عبد السلام الشدادي، الطبعة الأولى، خزانة ابن خلدون، بيت الفنون والعلوم والآداب، الدار البيضاء.

ـــــ، ـــــ (2004) رحلة ابن خلدون، عارضها بأصولها وعلق حواشيها: محمد بن تاويت الطنجي، الطبعة الأولى 2004، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

العقباني، محمد بن أحمد (1967) تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر، تحقيق علي الشنوفي، Extrait du bulletin d'études Orientales de l'institut français de damas, Tome XIX-

الشيزري، عبد الرحمن بن نصر، (1981) نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق ومراجعة: السيد الباز العريني، الطبعة الثانية، دار الثقافة، بيروت -لبنان.

القرشي، محمد بن محمد (1976) معالم القربة في أحكام الحسبة، تحقيق محمد محمود شعبان وصديق أحمد عيسى المطيعي، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن قنفذ القسنطيني، أبو العباس أحمد الخطيب (1965) أنس الفقير وعز الحقير، اعتنى بنشره وتحقيقه: محمد الفاسي وأدولف فور، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، الرباط - المغرب.

مارمول كاربخال، (1988 -1989) إفريقيا، ترجمه عن الفرنسية محمد حجي وآخرون، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، دار نشر المعرفة للنشر والتوزيع –الرباط.

ابن مرزوق، (2008) المناقب المرزوقية، دراسة تحقيق: سلوى الزاهري، الطبعة الأولى، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية.

ـــــ، ـــــ (1981) المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، دراسة وتحقيق: ماريا خيسوس بيقيرا، تقديم محمود بوعياد، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

ابن مريم المديوني التلمساني، (2014)البستان في ذكر العلماء والأولياء بتلمسان، تحقيق عبد القادر بوباية، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان.

ابن منظور، (1999)لسان العرب، طبعة جديدة مصححة وملونة، اعتنى بتصحيحها أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان.

الونشريسي، أبو العباس أحمد (1981) المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل افريقية والأندلس والمغرب، خرجه جماعة من الفقهاء تحت إشراف: محمد حجي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية.

ثانيا المراجع:

بن حمو محمد، (2011)العمران والعمارة من خلال نوازل الونشريسي، كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع، الجزائر.

حسين رحوي، (2001) العلاقة بين النسيج العمراني والفضاء الإجتماعي والثقافي في المدينة العربية الإسلامية -مدينة تلمسان العتيقة أنموذجا – رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان – الجزائر

الرزقي شرقي،(2013) المعالم التاريخية والمواقع الأثرية بمدينة تلمسان في عدسات مصوري القرن 19م، منشورات ابن خلدون، الجزائر.

سمية مزدود، مقاربات حول مستوى معيشة التجار والحرفيين في المغرب الأوسط أواخر الفترة الوسيطية، مجلة الناصرية، العدد 4، جوان 2013، مخبر البحوث الإجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر -الجزائر 2013.

صالح بن علي الهذلول، (2010) المدينة العربية الإسلامية (أثر التشريع في تكوين البيئة العمرانية) الطبعة الثانية، الجمعية السعودية لعلوم العمران -المملكة العربية السعودية

عبد العال عبد المنعم الشامي، (1978) جغرافية المدن عند العرب، مجلة عالم الفكر، المجلد التاسع - العدد الأول، أبريل/مايو/يونيو1978، وزارة الإعلام -الكويت.

عبد العزيز لعرج، (2011) تلمسان عمرانها وعمارتها الدينية، مجلة الوعي، العدد المزدوج 3و4، أفريل -ماي 2011، دار الوعي للنشر والتوزيع، رويبة -الجزائر.

عبد الكريم غلاب، (2005) قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان.

عز الدين عمر موسى، (2003)النشاط الإقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، الطبعة الثانية، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان.

فاطمة بلهواري، (2014) الأسواق، نظمها، وضوابطها، ضمن كتاب " النظم التجارية لدويلات المغرب الأوسط من ظهور الرستميين إلى نهاية الزيانيين (160 -962هـ/777 - 1554م) إشراف: فاطمة بلهواري،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية -الجزائر.

فوزية كرزاز، (2014) الموارد المالية لمجال التجارة لدويلات المغرب الأوسط، ضمن كتاب " النظم التجارية لدويلات المغرب الأوسط من ظهور الرستميين إلى نهاية الزيانيين (160 - 962هـ/777 -1554م) إشراف: فاطمة بلهواري،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية - الجزائر.

محمد بن رمضان شاوش، (2011)باقة السوسان في التعريف بحاضرة تلمسان عاصمة دولة بني زيان، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر.

محمد عبد الستار عثمان، (1988) المدينة الإسلامية، سلسلة عالم المعرفة، العدد 128، أوت 1988، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت.

محمد فتحة، (1999) النوازل الفقهية والمجتمع أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي (من القرن 6 إلى 9هـ/ 12 -15م)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء - المغرب.

محمود بوعياد، (1975) رحالة مصري يزور الجزائر في القرن التاسع الهجري، مجلة الأصالة، السنة الرابعة، العدد 24، ربيع 1/ ربيع 2 - 1395هـ، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، الجزائر.

مختار حساني، (2009) تاريخ الدولة الزيانية(الأحوال الاقتصادية والثقافية)، منشورات الحضارة، الجزائر.

المعجم الوسيط، (2004)الطبعة الرابعة، مكتبة الشروق الدولية، مجمع اللغة العربية، جمهورية مصر العربية.

منصور بختي دحمور، (2017)ظاهرة الولاية وتأثيراتها على مجتمع المغرب الأوسط فيما بين القرنين (6 -9هـ/ 12 -15م) الإصدار الأول 2017، صفحات للدراسات والنشر والتوزيع، سورية - دمشق.

يحي وزيري، (2004) العمارة الإسلامية والبيئة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 304 - يونيو 2004، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت.

المراجع باللغة الأجنبية:

Richard L. Lawless, (1975) Tlemcen capitale du Maghreb central. Analyse des fonctions d'une ville islamique médiévale, In: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, N°20,

Robert Brunschvig, (1936) Deux Récits de voyage inédits en Afrique du Nord au XV siècles, Publications De L'institut D'Etudes Orientales De la Faculté Des lettres D'alger, Paris.